العدد (1956) السنة الثامنة - السبت (6) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

دعـــوا إلى إعـــادة النـظـر بـالأجـهـزة والخـطـط الأمـنـيـة

نواب لـ"المدى": رسائل سياسية في تفجيرات بغداد تهدف تعطيل تشكيل الحكومة

□ بغداد / اياس حسام الساموك

اتفقت اغلب القوى السياسية على ان تنظيم القاعدة الارهابي وبقايا النظام السابق هي وراء الاحداث الامنية الاخيرة، وان التوافق وتشكيل حكومة شراكة وطنية يمثل فيها الجميع هو الرد الامثل لهذه المجموعات التي تبغي من وراء هذه الافعال تعطيل العملية الديمقراطية.

تعددت الآراء والخاسر واحد ألا وهو المواطن العراقي، الذي يرى ان الخلافات السياسية التي اتاحت لقوى الارهاب استغلال الفراغ السياسي السبب الرئيسي في التدهور الامني، كونهم لم يحسنوا التعامل مع القوى الارهابية التي تعمل على تدمير العراق، مما سهل لتنظيم القاعدة والبعث تنفيذ عمليات اجرامية تستهدف المواطن العراقي، في حين ينشغل هؤلاء الساسة بالحصول على المناصب.

من جانب اخر دعا برلمانيون الى اعادة النظر في عمل القوات الامنية وتطهيرها من بعض العناصر الارهابية والبعثية، فالمجموعات الارهابية بدأت تتغلغل في قواتنا المسلحة، مشددين في والوقت نفسه على ان هذه العمليات تأتي بالتناغم مع الحلحلة السياسية، وقرب التوافق على الرئاسات الثلاث واجتماع البرلمان.

ائتلاف دولة القانون يرى ان العامل الامني مرتبط وبشكل كبير بالجانب السياسي، فكلاهما يرمي بظلاله على الآخر، وان العراق ساحة مفتوحة تتأثر بالانعكاسات السياسية مابين الدول الاقليمية والدولية.

وشددت قيادات في الائتلاف على ان الهجمات ذات طابع سياسي تبغي الاطراف التي تقف وراءه تعطيل العملية السياسية.

النائب حسين الاسدي حمل في تصريح لـ"المدى"تنظيم القاعدة وبقايا النظام السابق وجهات اقليمية ودولية تعمل معها مسؤولية التفجيرات الاخيرة التي حصلت في بغداد وخلفت العشرات من الضحايا مابين شهيد وجريح.

ودعا الاسدي الى اعادة النظر في الاجهزة الامنية خصوصا القيادات الوسطى والدنيا كونها لا تملك الخبرة الكافية فضلا عن عملها وفق عقلية النظام السابق، مبينا انه لو كان هنالك تنسيق سياسي وامني بين مختلف القوى لما حصلت مثل هكذا خروقات انما توجد بعض الجهات تحولت الى حاضنات للارهاب.

اما القوى الكردستانية حملت هي الاخرى تنظيم القاعدة الارهابي وبقايا النظام السابق مسؤولية الاحداث الامنية الاخيرة.

وقال القيادي في التحالف الكردستاني النائب نجم الدين كريم في اتصال هاتفي مع"المدى"امس ان هؤلاء الارهابيين الذين يتسلمون الدعم والتمويل من دول الجوار يقومون بعمليات ارهابية كلما تقرب الامل في تشكيل الحكومة، فهم يبغون زرع الشك لدى من المواطنين تجاه القادة السياسيين خصوصا وان هنالك مباحثات جدية هذه الايام قد تصل الى حلول الى الوضع السياسي.

وشدد كريم على وجوب ان يحصل هنالك تنسيق بين مختلف الجهات الامنية من الشرطة والجيش والمخابرات وغيرها من الاجهزة فهنالك خلل في المعلومات الاستخباراتية، مبينا ان الوضع الامني حتى وان استقر بشكل كامل فسوف يسعى الارهاب الى تعكير الوضع في العراق.

اما بشأن اتهام القوى السياسية قال كريم ان هذا الامر غير وارد فالجوانب الامنية مسؤولة عنها الحكومة العراقية وبالتالي هي من تتحمل اي خروقات امنية تحصل في البلاد، فيجب التخلص من العناصر الارهابية والبعثية التي تغلغلت وبشكل كبير داخل القوى الامنية.

ويبدو ان الاتهامات الى القاعدة والبعث مستمرة ومن اغلب الاطراف فقد اكد عضو تيار الاصلاح الوطني فالح الفياض لـ"المدى"ان الفكر التكفيري المتمثل بالتنظيمات الارهابية التمثلة بالقاعدة وبقايا البعث الصدامي، رافضا توجيه الاتهام الى قوى سياسية بعينها دون وجود ادلة تدينها.

وزاد الفياض ان الدول الراعية للارهاب تقوم بتجنيد بعض الارهابيين من اجل تنفيذ مثل هكذا عمليات، فبعضها تتمظهر بالسياسة للتغطية على اعمالها الارهابية، مشددا على ان التدهور كان بأثر عكسي، الغرض منه كسر شوكة العراقيين الا ان القوى المخلصة ستسعى وخلال الفترة المقبلة الى تشكيل حكومة تقضي على الارهاب وبصورة كاملة.

في حين ان تحالف الوسط ذهب الى ما ذهب اليه ائتلاف دولة القانون ويرى ان الاعمال الارهابية تحمل رسائل سياسية واهم رسالة هي تعطيل تشكيل الحكومة، وتأجيل اجتماع البرلمان فضلا عن خلط الاوراق، فهنالك بعض الاطراف الدولية لاتريد للعراق ان ينهض من جديد خصوصا وان نجاح العملية الديمقراطية في العراق فيه تهديد لها، اضافة الى ان بعض الدول بما فيها امريكا تريد تحويل العراق الى ساحة صراع وتصفية المصالح في ما بينها.

القيادي في التحالف النائب علي الصجري رفض وفي حديث لـ"المدى"تحويل العراق الى ساحة حرب بين الدول العربية وايران، مؤكدا ان السلاح الذي يجب ان يتمسك به العراقيون في هذه المرحلة هو الوحدة الوطنية لمواجهة قوى الارهاب التي تعمل ومن خلال التفجيرات الاخيرة ارجاع العراق الى المربع الاول.

اما بشأن تحمل الساسة مسؤولية التفجيرات الاخيرة، فقد فرق الصجري ما بين الكتل السياسية التي تعمل من اجل مصلحة العراق وتعمل من اجل تشكيل حكومة يتوافق عليها الجميع، وبين الكتل القوى التي تمثل اجندات دولية تسعى للحصول على السلطة لتكون اداة بين هذه الدول لتنفيذ مشاريعها على حساب المواطن العراقي، رافضا ربط التفجيرات برفض الحكومة العراقي للمبادرة السعودية، موضحا ان اطرافاً استغلت هذا الرفض وقامت بهذه الضربات من اجل تعكير العلاقات بين العراق والسعودية حتى تستطيع ان تتحرك التنظيمات الارهابية بقدر من الراحة، اما اذا تحسنت العلاقات بين الجانبين فأن التنظيمات الارهابية ستنحسر ويضيق عليها الخناق ومن ثم تنتهي.

يذكر ان بغداد شهدت عدداً من العمليات الارهابية المتزامنة يوم الثلاثاء الماضي خلفت ٧٥ شهيدا وما لا يقل عن ٢٤٨ جريحاً، وقالت مصادر في الشرطة العراقية ان نحو ١٦ ما بين سيارة مفخخة واحزمة ناسفة وعبوات ناسفة انفجرت في اوقات متقاربة، السيارة الأولى انفجرت في منطقة أبو دشير جنوب بغداد والسيارة الثانية استهدفت مركزا للشرطة في مدينة الصدر، شرق بغداد، والسيارة الثالثة بالقرب من ساحة صباح الخياط بمنطقة حي أور، شمال شرق بغداد والسيارة الرابعة انفجرت في شارع ٢٠ بمنطقة البياع، جنوب بغداد، والسيارة الخامسة في منطقة حي الجهاد، فيما انفجرت السيارة السادسة في منطقة بغداد الجديدة، والسيارة السابعة في منطقة اليرموك، وسط بغداد، وانفجرت ثلاث سيارات في منطقة الشعلة أعقبتها عبوة ناسفة داخل مجلس عزاء في المنطقة نفسها، والسيارة التاسعة في منطقة الكاظمية. أما السيارة العاشرة فانفجرت في منطقة الراشدية وسيارة أخرى في منطقة الغزالية، غرب بغداد، كما انفجرت عبوتان ناسفتان في منطقة الكمالية في بغداد الجديدة، شرق بغداد، وتأتي هذه الهجمات بعد أقل من ٤٨ ساعة على قيام الشرطة العراقية بتحرير الرهائن الذين كانوا قد اختطفوا داخل كنيسة"سيدة النجاة"في العاصمة بغداد، على يد أفراد مجموعة مسلحة اقتحمت الكنيسة وأخذت المصلّين المتواجدين داخلها كرهائن، وذلك بعد مواجهات مع عناصر الشرطة.

سياسيون ومثقفون في بابل يعقدون مؤتمرهم الأول

مؤتمر للديمقراطيين يوصي بحماية العملية السياسية وتعزيز المدنية

□ بابل / إقبال محمد

اوصى ممثلو القوى والحركات السياسية وشخصيات اجتماعية وثقافية وأكاديميون خلال المؤتمر الأول لقوى وشخصيات التيار الديمقراطي في بابل عقد امس الجمعة بضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة الوطنية وتوطيد الأمن والإستقرار وإستكمال معالجة الملف الأمني ومشروع المصالحة الوطنية التي تؤمن بالتطور الديمقراطي السلمي في البلاد وتدين كل أشاكال العنف والإرهاب والمساهمة في فضح قضايا الفساد والتلاعب بالمال العام وتعريتها والمطالبة بتقديم المتهمين الى المحاكم المختصة وضرورة الألتزام بالدستور وحمايته والاحتكام اليه لحين تعديله بآليات دستورية نحو الأفضل بتوسيع دائرة الحقوق وهوية الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية.

واوصى المؤتمر ايضا بدعم الجهود المتواصلة لبناء القدرات العسكرية والأمنية لتمكين الدولة العراقية من حماية سيادتها واستقلالها والمطالبة بوقف نهج المحاصصة الطائفية والأستئثار الفئوي لشؤون الدولة كما اوصى على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات ودعم استقلاليتها وحشد القوى والشخصيات الاجتماعية والثقافية لأستكمال بناء الدولة الوطنية المدنية من خلال سن قانون للأحزاب وبمحتوى ديمقراطي وتشريع قانون انتخابات جديد يعزز مبدأ المشاركة النزيهة والعادلة والحرة ويلغي نهج الأستفراد واقصاء التيارات التقدمية والديمقراطية والدعم القانوني للاعلام المستقل.

ودعا الى اعادة اعمار البلاد وتحقيق التنمية وتأهيل المنشآت الصناعية والأهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي وتأمين حصة عادلة من مياه دجلة والفرات وحماية الثروات الوطنية وتوظيفها في تنمية الأقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الأجتماعية.

وقال قصي الطائي ناشط في حقوق الأنسان ان مؤتمر قوى وشخصيات التيار الديمقراطي جاء ليعزز توحيد هذه القوى الديمقراطية وتكثيف عملها من أجل المصلحة العامة وبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي وتمكين الصلات مع منظمات المجتمع المدني والانفتاح على الشخصيات والأطراف الديمقراطية الموجودة خارج العراق وداخله والعمل على بناء قاعدة جماهيرية واسعة تعمل من أجل تحقيق المطاليب العادلة للجماهير مثل تشكيل الحكومة وألأمن والأستقرار وتقديم الخدمات للمواطنين.

وقال الدكتور سلام حربة ان هذا التجمع يساند العملية السياسية الديمقراطية المحروسة بالدستور، وتابع:"لن نقف مكتوفي الأيدي ضد من يخرق الدستور وطرقنا ستكون في الأحتجاج سلمية وسنطرق كل الأبواب وسنمضي في كل السبل القانونية لنا لنكرس الديمقراطية وقيمها العظيمة في بناء المجتمع والأنسان الجديدين انها دعوة لكل العراقيين المؤمنين بالديمقراطية بالإنضمام الينا لأنها لا نجاة لنا إلا بالديمقراطية والحرية وقيم العدالة والمساواة. لدينا برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية قادرة على النهوض بالعراق من جديد واستعادة دوره الحضاري والتاريخ".

وقدمت في المؤتمر ثلاثة أوراق قدمها كل من الدكتور محمد عودة، وصلا السعيد، وناجح المعموري، وسليم الربيعي تناولت هذه الأوراق الواقع السياسي وتجربة التحول الديمقراطي والصعوبات التي تكتنف المرحلة السياسية والصراع بين القوى والكتل السياسية منذ سبعة اشهر حول تشكيل او اتفاق حقيقي حول اعلان الحكومة الوطنية، واكدت التعقيبات والمداخلات على ضرورة الأسراع بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية والحد من موجات الأرهاب والعنف.

الكاردينال دلي: القاعدة لن تبعد المسيحيين عن العراق

□ متابعة / المدى

قال الكاردينال مار عمانؤيل دلي ان الاعمال الارهابية لن تنجح في ابعاد المسيحيين عن العراق بينما اكد رئيس الوزراء نوري المالكي بذل قصارى الجهود لتوفير الحماية اللازمة للكنائس وجميع دور العبادة.

واضاف المالكي خلال اجتماعه مع وفد مسيحيي عراقي برئاسة الكاردينال دلي"ان الجريمة الارهابية الشريرة التي استهدفت أخوتنا من ابناء الطائفة المسيحية في كنيسة سيدة النجاة لاتمت الى الاديان السماوية السمحاء بصلة وهي عمل شرير مدان ارتكبه التكفيريون بالتعاون مع حلفائهم من ازلام النظام المقبورالذين يستهدفون جميع ابناء الشعب العراقي من المسلمين والمسيحيين وبقية الطوائف ويعملون على تمزيق الوحدة الوطنية واثارة الفتنة الطائفية".

وخاطب دلي قائلا"اعزيكم واعزي جميع العراقيين وابناء شعبنا من الطائفة المسيحية ونعزي انفسنا بهذا المصاب ونحن نعتز كثيرا بابناء الطائفة المسيحية ونبذل قصارى جهودنا لتوفير الحماية اللازمة للكنائس وجميع دور العبادة، ليعيشوا في وطنهم بأمان واستقرار ويساهموا في بنائه واعماره والدفاع عنه ومستعدون لتلبية جميع المطالب والاحتياجات التي تخص ابناء الطائفة المسيحية العزيزة".

من جهته قال الكاردينال مار عمانؤيل دلي"نحن جزء من الشعب العراقي الاصيل ونعيش مع جميع طوائفه متحابين ومتعاونين في ما بيننا، وان الاعمال الارهابية لن تنجح في ابعاد المسيحيين عن وطنهم، ومن واجبنا العمل في وطننا والتمسك به والمساهمة في بنائه واعماره جنبا الى جنب مع بقية ابناء الشعب العراقي".

وضم وفد الطائفة المسيحية كلاً من المطران متي متوكا رئيس الطائفة السريانية الكاثوليكية في العراق والمطران آفاك رئيس الطائفة الارمنية في العراق والمطران شليمون وردوني المعاون البطريركي للكاردينال والاسقف بيوس قاشا معاون المطران متي.

ويأتي الاجتماع في وقت تواجه الطائفة المسيحية في العراق مخاطر تعرضها الى هجمات جديدة اثر تهديدات اطلقها تنظيم القاعدة ضدها بعد يومين من المذبحة التي ارتكبها في كنسية سيدة النجاة. واعلنت دولة العراق الاسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة مسؤوليتها عن هجوم استهدف مسيحيين في كاتدرائية سيدة النجاة في العاصمة ليل الاحد التي انتهت باستشهاد ٤٥ من المصلين بينهم اثنان من الكهنة.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي اكد أن حكومته تبذل جهدها لحماية الكنائس وأنها على استعداد لتلبية احتياجات الطائفة المسيحية. جاء ذلك خلال لقاء جمعه مع الكاردينال عمانوئيل دلي رئيس الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية في العراق والعالم.

من جانبه، شدد دلي على إن المسيحيين جزء أصيل من المجتمع العراقي. وكانت تفجيرات استهدفت الأحد الماضي كنيسة سيدة النجاة في بغداد قد أثارت العديد من ردود الأفعال العالمية وأعلن ما يسمى بدولة العراق الإسلامية مسؤوليته عنها.

على صعيد متصل، أعلنت قيادة عمليات محافظة نينوى، عن اتخاذ تدابير أمنية مشددة قرب الكنائس والأديرة داخل وخارج مدينة الموصل مركز المحافظة، فيما زادت من الانتشار الأمني قرب الأحياء المسيحية في المدينة. وقال قائد عمليات نينوى الفريق الركن حسن كريم خضير للصحفيين إن"قيادة العمليات باشرت باتخاذ تدابير أمنية مشددة في محيط الكنائس والأديرة في مختلف أنحاء محافظة نينوى، تحسباً لاستهداف الإرهابيين لها على خلفية استهداف كنيسة سيدة النجاة في العاصمة الأحد الماضي.

"جمعة النجف" تطالب النواب الحجاج العودة.. الجلوس في البرلمان أكثر مسؤولية

□ متابعة/ المدى

طالب امام جمعة النجف، امس الجمعة، ما يقرب من ٦٠ نائبا عراقيا توجهوا لاداء فريضة الحج هذا العام الى العودة وعدم اتمام مناسكهم بسبب تعطيل سفرهم لانعقاد مجلس النواب مما يجعل"جلوسهم في المجلس افضل واكثر مسؤولية".

وقال صدر الدين القبانجي خلال خطبة صلاة الجمعة في الحسينية الفاطمية بالنجف ان"قرار المحكمة الاتحادية بوجوب عقد جلسة مجلس النواب والغاء الجلسة المفتوحة منذ اشهر بانها خطوة صحيحة باتجاه الاسراع في تشكيل الحكومة".

وطالب القبانجي ما يقرب من ٦٠ نائبا عراقيا توجهوا لاداء فريضة الحج هذا العام"العودة وعدم اتمام مناسكهم بسبب تعطيل سفرهم لانعقاد مجلس النواب مما يجعل جلوسهم في المجلس افضل واكثر مسؤولية ولاسيما وان بعضهم يحج للمرة الثانية و هذا امر مستحب لا مفروض".

وشدد على ان"النواب الذين يتوجهون للحج للمرة الثانية، عليهم عدم الذهاب لان الشعب بحاجة الى ان يقدموا له ما انتخبهم من اجله، لذا فالبقاء افضل".

مشيرا الى ان"هناك امرين يعترضان عقد الجلسة وهما سفر النواب للحج وتهديد كتل سياسية بعدم حضور الجلسة مما سيعيد العجلة الى الوراء".

وفي كربلاء، اتهم ممثل المرجع الديني الاعلى علي السيستاني جهات اقليمية (لم يسمها) بالوقوف وراء هجمات الاحد الدامي والثلاثاء المروع ببغداد بهدف تحريك الملف الطائفي وزعزعة امن البلد لتحقيق اجندات سياسية معينة، داعيا القوات الامنية على اخذ المزيد من الحيطة و الحذر في الوقت الذي شن فيه على المسؤولين الحكوميين هجوما بسبب ما عده اغناءً على حساب الصالح العام.

وقال امام وخطيب جمعة كربلاء احمد الصافي من خطبة له في الصحن الحسيني ان"التفجيرات التي شهدتها بغداد الاسبوع الماضي تحمل بصمات جهات اقليمية تحاول تحريك الملف الطائفي من خلال استهدافها لشريحة معينة من المجتمع العراقي لتحقيق بعض الاهداف السياسية".

ودعا الصافي القوات الامنية العراقية الى"اخذ المزيد من الحيطة و الحذر"مبينا ان"على القوات الامنية عدم الاطمئنان الى تحسن الوضع الامني لبرهة من الوقت فلابد من رجل الامن ان يكون متيقظا حريصا على امن المواطنين".

وحمّل الصافي مسؤولية تدهور الوضع الامني في بغداد قادة الاجهزة الامنية بالقول ان"ما حدث من كارثة انسانية الاسبوع الماضي يتحمل وزرها القائمون على ادارة الملف الامني لان هذه الحوادث أخذت تتكرر"، مشددا على"ضرورة اجراء دورات تدريبية للاجهزة الامنية وتعليمهم الاساليب العملية في تعقب الجماعات المسلحة". فيما شن الصافي هجوما على المسؤولين و النواب العراقيين بسبب ما وصفه بـ"الاغناء على حساب الصالح العام"، في ان"الفساد المالي وزيادة الرواتب بشكل فاحش وراء تراجع الوضعين الامني والاقتصادي للبلاد". متسائلا عن"الاسباب التي دفعت بالحكومة الى دفع مرتبات كبيرة للمسوؤلين تتجاوز في بعض الاحيان ميزانية عشر محافظات عراقية".

وبيّن الصافي ان"الكثير من المسؤولين الجشعين يحاولون جمع الاموال بطريقة غير شرعية لزيادة أرصدتهم في بنوك العالم حتى ولو كانت على حساب ابناء البلد ومن هنا أدت هذه الحالة الى تراجع في الوضع الامني والاقتصادي على حد سواء".مطالبا"الحكومة الجديدة الى مراجعة الرواتب الضخمة التي يتقاضاها المسؤولون وتحقيق حالة من التوازن في المرتبات مع موظفي الدولة الاخرين".